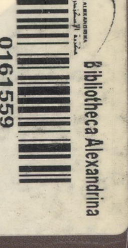
د.محمد حسنين صبرة

ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين





ثمرة الخلاف

بين النحويين البصريين والكوفيين

الدكتور/ محمد حسنين صبرة

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة



الكتاب : ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

المؤلف : د/ محمد حسنين صبرة

رقم الإيداع : ١٩٨٤

تاريخ النشر : ٢٠٠١

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-215-549-4

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩٢٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول

ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونسأله الهداية والتوفيق، ونصلى ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين ... وبعد.

فهذا بحث فى «ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»، الذى جعلنى أكتب فيه طول عهدى بالخلاف بين هذين الفريقين، وكان أول عهدى بهذا الخلاف هو ما درسناه فى السنة التمهيدية للماجستير، فقد قرر علينا أستاذنا الدكتور أمين السيد مجموعة من المسائل الخلافية من خلال كتاب (الإنصاف)، ثم استمر اتصالى بهذا الخلاف من خلال تدريسى للمسائل النحوية التى لا تخلو من خلاف بين الحين والحين، فبدا لى أن أبين الثمار التى جناها النحو والنحويون من وراء

هذا الخلاف سواء أكانت طيبة أم غير طيبة، وذلك ليتبين وجه الحق فى أثر هذا الخلاف من خلال الواقع النحوى نفسه.

ولقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد وفصلين، تحدثت فى التمهيد عن نشأة هذا الخلاف، وعن أسبابه، وفى الفصل الأول تحدثت عن الثمار السيئة لهذا الخلاف، وتحدثت فى الفصل الثانى عن ثماره الطيبة وأسأل الله تعالى أن يكون عملى هذا نافعًا فى دراسة النحو، إنه أكرم مسئول.

المؤلف

محمد حسنين صبرة

تمهيد

نشأة الخلاف بين المدرستين وأسبابه

نشأ الخلاف الحقيقى بين البصريين والكوفيين على يد سيبويه والكسائى، أى منذ القرن الثانى الهجرى.

وكان لهذا الخلاف الأسباب الآتية:

السبب الأول:

الاختلاف الطبيعى بين الناس، فكما يختلفون فى الشكل واللون واللغة فإنهم يختلفون فى طريقة التفكير والقدرة على الاستيعاب والاستنباط والحفظ والاطلاع، وبالتالى يختلفون فيما يصدر عنهم من علوم ومنها النحو.

السبب الثانى:

ما جُبل عليه الإنسان من حب الغلبة والظهور خاصة أمام الناس، فلو تناقش اثنان فى مسألة بعيدا عن الناس فقد يتفقان وقد يخضع أحدهما لوجهة نظر الآخر، أما لو كانت هذه المناقشة أمام الآخرين فلا يتفقان ويحاول أن ينتصر كل

منهما لوجهة نظره، يقول الشيخ محمد الطنطاوى: «فحب الغلبة جبلِّىّ فى الإنسان فى مظاهر الحياة المختلفة، فكيف بالعلم الذى هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد»[1].

السبب الثالث:

تدخلُ الحكام العباسيين بين الفريقين، ومناصرة فريق على الفريق الآخر، وأوضح شاهد على ذلك ما فعله يحيى بن خالد فقد جمع بين سيبويه إمام البصريين وبين الكسائى إمام الكوفيين، ودارت بينهما المناظرة البغيضة حول المسألة الزنبورية التى سيأتى الكلام عنها إن شاء الله، ويقول الشيخ محمد الطنطاوى: «الحق إن السياسة هى التى عاضدت الكوفيين، وأوجدت منهم رجالاً كوّنوا مذهبًا ناضل المذهب البصرى، ولولاها لما ثبتوا أمام البصريين فى مساجلاتهم، بل ولما قهروهم فى مواطن كثيرة ظلمًا وعدوانًا»[2].

ويتصل بهذا السبب سبب آخر هو الدفاع عما ناله الكوفيون من مال وجاه من الخلفاء العباسيين، يقول سعيد الأفغانى: «فلما قرّب العباسيون الكسائى وتلاميذه وخصوهم

---

(١) نشأة النحو: ٣٨ .

(٢) المصدر السابق: ١٤٥ .

بتربية أولادهم وبالإغداق عليهم، إذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم وأحسن سابقة معهم على عكس أهل البصرة - اجتهد المقربون فى التمسك بدنياهم التى نالوها، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين يفوقونهم علما فحالوا بينهم وبين النجاح المادى أو المعنوى بكل ما يستطيعون من قوة، وإذا كان للبصرى كالأصمعى مثلا حظوة عند خليفة ولم يقدروا على إبعاده ماديًا اجتهدوا فى الغض من علمه»[1].

السبب الرابع:

العصبية للبلد فقد كان الكوفيون يتعصبون للكوفة، وكان بعضهم يؤلف فى مفاخر بلده كما فعل الهيثم بن عدى الكوفى، فألف كتابه: فخر أهل الكوفة على أهل البصرة[2].

السبب الخامس:

اختلاف المنهج الذى نهجه كل من الفريقين فى الأخذ عن العرب، فبينما يتشدد البصريون فى سماعهم عن العرب ولا يثبتون فى كتبهم النحوية إلا ما سمعوه عن العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، بينما كان

---

(١) من تاريخ النحو: ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) المصدر السابق: ٨٢ .

البصريون كذلك كان الكوفيون يتوسعون فى رواية أشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم.

وبينما كان البصريون يبنون قواعدهم على الأكثر على ألسنة الناس، ويأولون ما عداه من الشاذ والقليل، كان الكوفيون يعتدون بالأشعار والأقوال الشاذة التى سمعوها على ألسنة الفصحاء، وبنوا عليها قواعدهم حتى اشتهر عنهم أنهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه.

فكان توسع الكوفيين فى الرواية عن العرب، وتوسعهم فى القياس، كان ذلك بدءًا لخلاف واسع بين المدرستين [1].

وكان لبعد الكوفيين عن جزيرة العرب منبع هذا العلم، وحيلولة صحراء السماوة بينهم وبينها، كان ذلك سببا فى أنهم كانوا يبنون بعض قواعدهم على غير شاهد من كلام العرب، ومن ذلك تجويزهم مجيئ العدد للتكرار على وزنى فُعال ومفعل ممنوعًا من الصرف للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة، مع أن المسموع عند العرب فى ذلك من واحد لأربعة، لكنهم قاسوا الباقى عليها، ومن ذلك تجويزهم مجىء لكن العاطفة للمفرد

(١) المدارس النحويّة، للدكتور شوقى ضيف: ١٩٥، وما بعدها.

بعد الإيجاب حملا على بل نحو جاءنى زيد لكن عمرو، إلى غير ذلك، وأول من سَنَّ لهم ذلك هو الكسائى فهو القائل:

إنما النحو قياس يُتبع   وبه فى كل أمر يُنتفع

أما البصريون فلم ينتهجوا هذا القياس النظرى إلا نادرًا، فقد كانوا قريبين من الجزيرة العربية ومن البادية فلم تعوزهم الشواهد [1].

السبب السادس:

تفوق بعض تلاميذ سيبويه ونباهتهم، فقد كان الأخفش الأوسط أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، فإنه كان عالما بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن حاد الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه فى كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه فتكونت مدرستهم [2].

ولقد تابع الكوفيون الأخفش أولا فى مسائل نحوية كثيرة منها أن «مِن» الجارة تزاد فى الإيجاب مثل قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ (الأحقاف: ٣١)، وقوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن

(١) نشأة النحو: ١١٧، ١٢٢، ١٢٣ .

(٢) المدارس النحوية: ٩٥ .

ذَهَبٍ﴾ (الكهف: ٣١)، ومنها أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكتفى به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفى أو استفهام مثل قول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تَكُ مُلغِيًا　　مقالة لهبىٍّ إذا الطير مَرَّتِ

ومنها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف مثل قول الشاعر:

فزججتها بمزجّة　　زجَّ القلوص أبى مزادة (١)

وتابعوه ثانيا فى جعل القراءات مصدرا للقواعد النحوية، مهما كانت هذه القراءات شاذة، وذلك جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار كقراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ (النساء: ١)، بجر «الأرحام» عطفا على الضمير المجرور فى «به» ومثل نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول فى الجملة، كقراءة أبى جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية: ١٤)، فقد أناب الجار والمجرور: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، مع وجود المفعول «قومًا» (٢).

---

(١) المدارس النحوية: ٩٦، وشرح المفصل: ٩/٣، وأوضح المسالك: ١٩١١/، ١٩٢ .

(٢) راجع المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف: ٩٨ – ١٠٠ .

السبب السابع:

طواعية اللغة ومرونتها، فقد تصرف العربى فى وجوه التعبير بكثير من الوسائل، واللغة العربية من أكثر اللغات ميلا إلى الإفتنان وطرق أداء المعنى مع الحرص على التفصيل فى تحديده. من مظاهر طواعية اللغة العربية ومرونتها ما يأتى:

١ - الحذف والاختصار إذا دل على المحذوف دليل كما جاء فى قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (البقرة: ٦٠)، أى: فضرب فانفجرت.

٢ - الواحد يراد به الجمع كما فى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلاءِ ضَيْفِي﴾ (الحجر: ٦٨).

٣ - مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، كما فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (الطلاق: ١).

٤ - الجمع بين شيئين ثم ذكر أحدهما دون الآخر، كما فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا﴾. (التوبة: ٣٤)

ومن هذه المرونة غير هذا: إجراء الاثنين مجرى الجمع، والتضمين، والتقارض، والإدغام، والإمالة، والإعلال والإبدال.

ولقد كان لمرونة اللغة وطواعيتها أثر فى تأويلات النحويين وتخريجاتهم وتوجيهاتهم فجاءت مختلفة ومتباينة [1]، نرى ذلك فى كتب إعراب القرآن وكتب الشواهد.

السبب الثامن:

اختلاف الشواهد قوة وضعفا، فقد يحتج فريق منهم بشاهد، فيقول الفريق الآخر إن هذا البيت مجهول القائل أو إنه شاذ أو ضرورة أو يحتمل التأويل أو مصنوع [2].

---

(١) راجع القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، لعبد الحميد حسن: ١٦٧ - ١٧٩ .

(٢) الإنصاف: المسألة: ١٤، ٢٥، ٣٢ .

الفصل الأول

الثمار السيئة لهذا الخلاف

١ - تغيير الروايات وكثرتها

كان لتغيير الروايات وكثرتها أسباب كثيرة، منها الرواة غير الموثوق بروايتهم كخلف الأحمر وحماد الراوية، ومنها ميل العرب إلى المعنى يجعلونه أساسا، ولهذا نجدهم فى نقل الآثار قد يضعون لفظا مكان لفظ آخر، وقد يروون الأثر بالمعنى، وبناء على ذلك لا يبعد أن تند كلمة أو عبارة فى قصيدة فيضع الراوى مكانها ما يناسب السياق ويتمم المعنى، ومنها أن الراوى قد يروى قصيدة فيتصرف فى بعض ألفاظها، أو يرويها طبقا للهجته وطبيعته التى دُرج عليها فى النطق والأداء[1] غير أن هناك سببا آخر - وهو ما يعنينا فى هذا الصدد - هذا السبب هو احتدام الخلاف بين المدرستين الكبيرتين، مدرسة البصرة

(١) راجع القواعد النحوية: ٢٠٩ - ٢١١ .

ومدرسة الكوفة، وكان الخلاف بينهما أحيانا يأخذ شكل الصراع والتنافس، وهذا يجعل قيام إحدى المدرستين بتغيير رواية المدرسة الأخرى أمرا محتملا، وذلك لتسلم لها القاعدة التى ذهبت إليها كما سيجئ، وقد أدى هذا بدوره إلى كثرة الروايات. وسأتناول فيما يلى بعض الروايات التى غُيِّرت، ثم أبين هذا التغيير.

أولا – الروايات التى غُيِّرت:

١ – ذهب البصريون إلى أن «أفعل» فى التعجب فعل ماض، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم. واستدل البصريون بأشياء كثيرة، منها أنه لو كان اسما لا ينصب إلا النكرات على التمييز. فاعترض الكوفيون على ذلك بأن قالوا: قد وجدنا العرب قد أعملته فى المعرفة، كما قال الحارث بن ظالم:

فما قومى بثعلبة بن بكر ولا بفزارة الشُّعْرِ الرقابا

فنصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أَشْعَرَ، وقال الآخر:

ونأخذ بعده بِذِنَابِ عيش أَجَبَّ الظهرَ ليس سَنَام

فنصب الظهر بأجب. فقال البصريون: أما بيت الحارث بن ظالم فقد رُوِى: «الشّعْرى رقابا»، وأما قول النابغة:

أجَبَّ الظهـرَ ليس له سنام

بفتح أجب والظهر، فقد رُوِى «أجَبَّ الظهرُ» برفع الظهر، لأنه فاعل[1].

٢ - ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليها، وما كان فى معناها من أخواتها، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، واحتج الكوفيون بأن قالوا إن «مازال» ليس بنفى، وإنما هو نفى لمفارقة الفعل، والذى يدل على أنه ليس بنفى أن «زال» فيه معنى النفى و«ما» للنفى، فلما دخل النفى على النفى صار إيجابا .. وإذا ثبت ذلك كانت «مازال» مثل «كان»، فكما يجوز تقديم خبر كان عليها، يجوز تقديم خبر مازال عليها .. وكما لا يقال: كان زيد إلا قائما، لا يقال مازال زيد إلا قائما، أما قول الشاعر:

جـراجـيج مـا تنفك إلا مُنَاخَـةً على الخسْف أو نَرمى بها بلدا قَفْرًا

فـفـيـه روايتان: الأولى: «ما تنفك آلا مناخـةً»، والآل الشخص، يقال هذا آلٌ قد بدا، أى شخص. الرواية الثانية: «ما تنفك إلا مناخَةٌ» بالرفع، فلا يكون فيه حجة[2].

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف، لان الأنبارى، المسألة: ١٥ .

(٢) الإنصاف: المسألة: ١٧ .

ولقد قال محيى الدين عبد الحميد «ويروى أن ذا الرمة لما نُبه إلى الخطأ فطن له، وقال: أنا لم أقل «مناخة» وإنما قلت «ما تنفك آلا مناخة»[1]، فإذا صحت هذه الرواية يكون النحاة هم الذين غيروا رواية الشاعر.

٣ - ذهب الكوفيون إلى أن «مِنْ» يجوز استعمالها فى الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها فى الزمان، واستدل الكوفيون بقول زهير بن أبى سلمى:

لمن الديار بقُنَّة الحجْرِ   أقْوين من حجج ومن دَهْرِ

وقال ابن الأنبارى: الرواية الصحيحة «مذ حجج» ومذ «دَهْر»[2].

ولقد عددت فى كتاب الإنصاف لابن الأنبارى، وفى كتاب التبيين للعكبرى، عددت أربعة وثلاثين بيتا غُيّرت روايتها، بل كان فى بيت واحد ثلاث روايات مثل قول زيد بن أرقم:

ويومًا تلاقينا بوجه مقسَّم   كأنْ ظبيةٌ تعْطُو إلى وارِق السَّلَمْ

فرويت كلمة «ظبية» بالجر والرفع والنصب[3].

(١) الإنتصاف من الإنصاف: ١ / ١٥٧ .

(٢) الإنصاف: المسألة: ٥٤ .

(٣) الإنصاف: المسألة: ٢٤ .

وهذا القدر من الروايات كثير فى رأيى، خاصة إذا أضفنا إليه الأبيات الواردة فى المسائل التى لم يتناولها كتاب الإنصاف، فهناك رسالة ماجستير بكلية دار العلوم بعنوان «منافات الإنصاف» وإن اللافت للنظر أن الروايات لا تكثر إلا فى كتب النحو وكتب الشواهد، فقد قرأت بعض شروح دواوين الشعر فى الجاهلية والإسلام وكان بعض شراحها نحويين أو يعرفون مسائل النحو ومع ذلك لم تتعدد رواية أبياتها إلا قليلا، وهذا يدل على أن كل فريق من النحويين كان يلجأ إلى تغيير الرواية حرصا على سلامة ما ذهب إليه من قواعد.

ثانيا - أثر كثرة الروايات:

كان لتغيير الروايات وكثرتها الآثار السيئة الآتية:

١ - اضطراب النصوص التى غُيِّرت روايتها وهذا أمر متوقع لهذا التغيير الكثير، يقول الدكتور محمد عيد: «فما القواعد فى واقع الأمر إلا سبيل لوصف النصوص وبيان ظواهرها، لكن النحاة الدراسين سعوا بينهما بالوقيعة والنزاع، فوقفوا فى صف الأولى نصرة لها على الثانية، فوقعت النصوص فى حرج شديد واضطربت بين أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخريج»[1].

(١) الرواية والاستشهاد باللغة: ٦٩ .

٢ – تزعزع ثقتنا برواية النحويين وبسلامة الشواهد التى أيدوا بها القواعد، والذى جعلنى أقول ذلك هو ورود روايات أخرى على الرغم من معرفة النحويين بالرواية التى نطق بها الشاعر.

فقد سبق أن ذا الرمة قال: أنا لم أقل «إلا مناخة» ولكننى قلت «آلا مناخة» وفسر الآل بالشخص، ومع ذلك وردت روايتان أخريان هما «إلا مناخة» بنصب مناخة، و«إلا مناخةٌ» برفعها.

ويقول الدكتور محمد عيد «إن الأساس هنا هو العصبية والمنافسة سواء فى ذلك الآراء التى تناولت الرواية بصورة عامة أو تلك التى تناولت الأشخاص بعضهم والبعض الآخر، فمثل هذه الآراء فى توثيق الرواية والرواة وتصنيفهما ينبغى أن تفهم فى ضوء هذا الأساس السابق، وأخذها بهذا المعنى يبطل مفعولها، ويعطى إمكانية عزلها وتصنيفها، لأن ما تثيره من غبار ومعارك إن لم يحجب وجه الحق فى الرواية تمامًا، فإنه يثير الدخان والغبار حولها»[١].

(١) الرواية والاستشهاد باللغة: ٩٧، بتصرف.

٢ - كثرة الآراء

كانت كثرة الآراء النحوية نتيجة للخلاف بين المدرستين البصرة والكوفة. فقد كان صاحب الإنصاف حريصًا على تسجيل جميع آراء البصريين والكوفيين، بل كان يسجل آراء مختلفة فى المدرسة الواحدة فقد سجل آراء مختلفة للخليل وعيسى بن عمر ويونس وسيبويه والأخفش من البصريين، وسجل آراء مختلفة للكسائى والفراء من الكوفيين، وليس صاحب الإنصاف هو الذى حرص وحده على تسجيل الآراء، بل نجدها عند ابن مالك وابن يعيش والرضى وشراح الألفية، وأصحاب الحواشى على هذه الشروح، حتى تناقضت هذه الآراء وتعارضت، يقول الأستاذ عباس حسن عند كلامه عن مشكلات النحو «فى مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء النحوية فى المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى لَيستطيع الباحث أن يرى الرأى فيقول وهو آمن: إن هناك رأيا آخر يناقضه من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجرى وراء هذا النقيض، ذلك أنه يعلم من طول ممارسته النحو والنظر فى قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى فى أولياته وما يجرى مجرى البداءة العلمية»[1].

---

(١) اللغة والنحو: ٦٦، ٦٧ .

وإنى سأسوق ثلاثة نماذج على تعدد الآراء:

النموذج الأول فى إعراب الأسماء الستة: فقد رأى سيبويه أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها كما يقدر فى الأسماء المقصورة وإنما قلبت فى النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها.

ولأبى الحسن الأخفش قولان، الأول: مثل قول سيبويه، والقول الثانى إن حروف المد ليست حروف إعراب، ولكنها دلائل على الإعراب.

وذهب الجرمى إلى أن انقلاب حروف المد هو الإعراب.

وذهب المازنى إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات، وأن الباء فى أبيك حرف الإعراب والخاء فى أخيك حرف الإعراب وكذلك الباقية وهذه الحروف - أعنى الواو والألف والياء - إشباع حدث عن الحركات، وإشباع حركات الإعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير فى الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات فى حال الإضافة نحو هذا أبُك ورأيت أبَك ومررت بأبِك.

وذهب قطرب وأبو إسحاق الزيادى إلى أن حروف المد أنفسها إعراب.

وذهب على بن عيسى الربعى إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات وأن هذه الحروف لامات فإذا قلت هذا أخوك فأصله أخوك وإنما نقلت الضمة من الواو إلى الخاء لئلا تنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإذا قلت: «أخيك» فأصله أخوكِ فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التى قبلها، فإذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التى قبلها، وإذا قلت رأيت أخاك فالألف علامة النصب والفتحة التى قبلها، وإذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التى قبلها [١].

وهذه سبعة آراء فى إعراب الأسماء الستة، وزاد السيوطى خمسة آراء أخرى [٢].

وأعتقد أن سبب كثرة الآراء فى الأسماء الستة هو عدم ظهور الإعراب على حروف المد، وقلة حروفها، وتعدد لهجاتها.

---

(١) راجع الإنصاف، المسألة: ٢، والتبيين عن مذاهب النحويين، للعكبرى، المسألة: ٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٥٢ .

(٢) راجع الهمع: ٣٨/١. فتصير الآراء فى إعرابها اثنى عشر رأيا.

ولم يقتصر الخلاف على إعرابها، وإنما اختلف النحويون فى وزن «ذو»، وفى وزن «فـــوك»، وفى وزن أب وأخ وحم، وفى حركات «هن»[1].

النموذج الثانى فى عامل النصب فى المستثنى، فقد قال سيبويه: إن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا.

وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى «إلا» نفسها نيابة عن «أستثنى» فإذا قلت أتانى القوم إلا زيدا، فكأنك قلت: أتانى القوم أستثنى زيدا.

وذهب الفراء إلى أن «إلا» مركبة من حرفين: إنّ التى تنصب الأسماء وترفع الأخبار، ولا التى للعطف، فصار: إنَّ لا، فخففت النون وأدغمت فى اللام فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها فى الإيجاب اعتبارا بأن، وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بلا، فإذا رفعوا فى النفى فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة، وإذا نصبوا بها فى الإيجاب فقد أعملوها عمل إنّ، وزيدا اسمها وقد كفّت لا من الخبر، والتأويل: إن زيدا لم يقم.

(١) راجع شرح الأشمونى: ١/٧١، ٧٢.

ونُسب للكسائى ثلاثة آراء: الأول: قال: إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله قام القوم إلا أن زيدا لم يقم. الرأى الثانى: أن المستثنى منصوب على الخلاف. الرأى الثالث: أن المستثنى منصوب على التشبيه بالمفعول كالتمييز [1].

فهذه ستة آراء فى عامل النصب فى المستثنى، وقد أوصلها السيوطى إلى سبعة [2] وأوصلها المرادى إلى ثمانية [3].

النموذج الثالث فى عامل النصب فى المفعول معه، فقد ذهب سيبويه إلى أن الناصب للمفعول معه الفعل الذى قبل الواو بمساعدة هذه الواو.

وذهب الأخفش إلى أنه منصوب انتصاب الظرف، قال: وذلك أن الواو فى قولك قمت وزيدا واقعة موقع مع فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حُذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها، وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون زيد بعد الواو جاريا مجرى انتصاب الظروف.

---

(١) راجع الإنصاف، المسألة: ٤٣، والتبيين، المسألة: ٦٦، وشرح المفصل: ٢/٧٦، ٧٧.

(٢) الهمع: ١/٢٢٤.

(٣) الجنى الدانى: ٥١٦.

وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بفعل مضمر، فإذا قلت: ما صنعت وزيدا كان التقدير: ما صنعت ولابست زيدا، قال من أجل أنه لا يعمل الفعل فى مفعول وبينهما الواو.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف، قالوا: وذلك أنا إذا قلنا: استوى الماء والخشبة، ولا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوى، فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نُصب على الخلاف [1].

أربعة أقوال فى ناصب المفعول معه، وأرى أن سبب تعدد الآراء فى ناصبه، وفى ناصب المستثنى هو أن الواو وإلا حرفان غير مختصين، فكان لابد للبحث عن عامل آخر غيرهما.

---

(١) الإنصاف: المسألة: ٣٠، وشرح المفصل: ٢/٤٨، ٤٩، وشرح الكافية للرضى: ١/١٨٠.

٣ - كثرة التقدير والتخريج

كثر التقدير والتخريج فى كتب النحو وكتب الخلاف، وذلك نتيجة التمسك بالرأى، ومحاولة إبطال حجة الطرف الآخر، والذى ساعد على ذلك مرونة اللغة كما أشرت من قبل، نرى ذلك فى النماذج الآتية:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن «عليك، ودونك، وعندك» فى الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو: «زيدا عليك، وعمر عندك، وبكرا دونك» واحتجوا بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (النساء:٢٤)، والتقديز فيه: عليكم كتابَ الله، أى الزموا كتابَ الله، فنصب كتاب الله بعليكم. يقول الشاعر:

يا أيها المائح دلوى دونكا

والتقدير فيه: دونك دلوى، فدلوى فى موضع نصب بدونك ولم يرتض البصريون ذلك، وأولوا الآية بقولهم: إن (كتاب الله) ليس منصوبا بعليكم وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير فيه: كتب كتابا الله عليكم، وإنما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه .. من قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ

وَخَالاتُكُمْ﴾ (النساء:٢٣) ، فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير فيه: كتابًا الله عليكم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل..

وقالوا فى البيت: إن «دلوى» ليس فى موضع نصب، وإنما هو فى موضع رفع، لأنه خبر مبتدأ مقدر، والتقدير فيه: هذا دلوى دونكا، وإن سلمنا أنه فى موضع نصب، ولكنه لا يكون منصوبا بدونك، وإنما هو منصوب بتقدير فعل، كأنه قال: خذ دلوى دونك، و«دونك» مفسر لذلك الفعل المقدر (١).

٢ - ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ (الواقعة:٩٥) ، واليقين فى المعنى نعت للحق، لأنه الأصل فيه الحق اليقين، والنعت فى المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وقوله ﴿ولَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (يوسف:١٠٩)، والآخرة فى المعنى نعت الدار، والأصل فيه، وللدارُ الآخرةُ خير، كما قال تعالى فى موضع آخر: ﴿وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ (الأنعام: ٣٢)، فأضاف دار إلى الآخرة، وهما بمعنى واحد، وقوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ (ق: ٩)،

(١) الإنصاف: المسألة ٢٧ .

والحب فى المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه. وقوله ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ (القصص: ٤٤)، والجانب فى المعنى هو الغربى، وقول الراعى:

وقَــرِّبَ جــانبَ الغــربىِّ يأدُو   كدَبِّ السَّيل واجْتَنَبَ الشَّعَارَا

ومن ذلك قول العرب «صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء» والأولى هى الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هى الحمقاء، وقد أضافوها إليها.

واعترض على ذلك البصريون قائلين إن ذلك كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، أما الآية الأولى فالتقدير فيها: حق الأمر اليقين، وتقدير الآية الثانية: ولدار الساعة الآخرة، وتقدير الآية الثالثة: وحب الزرع الحصيد، أما الآية الرابعة فالتقدير فيها: بجانب المكان الغربى، والتقدير فى صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى، والتقدير فى مسجد الجامع: مسجد المكان الجامع، والتقدير فى بقلة الحمقاء: بقلة الحبة الحمقاء[1].

٣ - منع جمهور البصريين أن يلى كان معمول خبرها،

---

(١) الإنصاف، المسألة: ٦١ .

فلا يجوز عندهم: كان طعامَك زيد آكلا، وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقول الفرزدق:

قنافذ هَدَّاجُون حول بيوتهم   بما كان إياهم عطيّةُ عَوّدَا

وخرّج البصريون هذا البيت على الوجوه الآتية:

التخريج الأول: أن اسم كان ضمير الشأن، وعطية مبتدأ وجملة «عوّدا» خبره، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان.

الثانى: أن «ما» اسم موصول مجرور المحل بالباء وكان زائدة، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

الثالث: أن اسم كان ضمير مستتر يعود على ما الموصولة، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان وجملة كان ومعموليها لا محل لها صلة، والعائد - على هذا التخريج والذى قبله - محذوف تقديره: بما كان عطية عودهموه.

الرابع: أن ما جاء فى هذا البيت ضرورة [1] والأمثلة على هذا كثيرة، ولقد عزمت على عد المواضع التى جاء فيها تقدير وتخريج فى مسائل الخلاف فلم أستطع، ووجدت أن كل آية أو

(١) أوضح المسالك، لابن هشام، وعدة المسالك عليه، لمحيى الدين عبد الحميد: ٢٤٨/١ - ٢٥٠.

قـراءة أو بيت لا يوافق قـواعـد البـصـريين فـإنهم يتناولونه بالتـقـدير والتـخـريج، وكـأن كل نـص أتى به الكوفـيـون يجب أن يخـضع للتـأويل، يقـول عـبـد الحـمـيـد حـسن: «ولعلنا فى هذه الأمثلة وفى غيـرها وهو كثير نرى أن النحاة فى تأويلاتهم كانوا يسـايرون مقاصد العرب أو ما اعتقدوا أنه من مقاصدهم فى تعبيـراتهم وخـصـائص لغتهم، على أننا لا نقـول إنهم فى جميع تأويلاتهـم قد سايروا روح اللغـة العربيـة، فقد كانوا فى بعض الأحـوال يفكرون وهـم متـأثرون بـالتـعليل الفلسـفى، وكـانوا فى بعـضها يتـعسـفـون ويتكلفـون ويحـاولون تأويل كل شـىء، كـأنهم أرادوا أن يثـبـتـوا أن كل مـا نطق به العـرب إنما كان على طرق ثابتـة لهـا أسـبـابهـا ونتـائجـهـا المنطقيـة وأصولهـا العقليـة الصـحيـحـة، ولا ندرى هل هذا صحيح فـى اللغـات ونحن نعلم أنهـا تخـضع لعوامـل كثيـرة مـتـشـعـبـة، منهـا العـادات العـقليـة والعـادات الاجتماعية والاستعمال»[1].

---

(١) القواعدالنحوية، لعبد الحميد حسن: ١٨٦ .

٤ - التوسع فى الإجازة

إن المطلع على مسائل الخلاف فى كتاب الإنصاف أو فى كتاب التبيين أو فى كتب النحو يجد فى أكثر المسائل أن البصريين يمنعون وأن الكوفيين يجيزون، من ذلك أن الكوفيين أجازوا جمع الاسم الذى فى آخره تاء التأنيث بالواو والنون إذا سميت به رجلا، ومنع ذلك البصريون [١].

ومن ذلك أن الكوفيين أجازوا التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، ومنع ذلك البصريون [٢].

ومنه أن الكوفيين أجازوا تقديم خبر «مازال» عليها وما كان فى معناها من أخواتها، ومنع ذلك البصريون [٣].

ولقد عددت فى كتاب الإنصاف ثمانى وثلاثين مسألة، قال الكوفيون فيها: يجوز، وقال البصريون: لا يجوز، فى حين عددت سبع مسائل جاءت عكس ذلك.

وإن المطلع على كتاب معانى القرآن للفراء يجد أنه كان يجيز وجوها أخرى غير ما جاءت عليه القراءة المشهورة، وهو

---

(١) الإنصاف، المسألة: ٤.

(٢) السابق، المسألة: ١٠.

(٣) السابق، المسألة: ١٧.

يصرح بذلك قائلا: «فإذا كانت الصلة معرفة آثروا الرفع، من ذلك ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ (النساء: ١٥٥)، لم يقرأه أحد برفع، ولم نسمعه، ولو قيل جاز، وأنشدونا بيت عدى:

لم أر مثل الفتيان فى غير الـ   أيام ينسَون ما عواقبها

والمعنى: ينسون عواقبها صلة لما، وهو مما أكرهه، لأن قائله يلزمه أن يقول ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ (القصص: ٢٨)، فأكرهه لذلك، ولا أرده، وقد جاء، وقد وجهّه بعض النحويين إلى: ينسون أىُّ شىء عواقِبُها، وهو جائز، والوجه الأول أحبّ إلى، والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز فى العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنّع مما لم يقرأه القراء مما يجوز»[1].

وكان الكسائى يفعل ذلك أيضا، يقول الشيخ محمد الطنطاوى: «أول من سَنَّ لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائى، وذلك أن الكسائى كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[2].

---

(١) معانى القرآن: ١ / ٢٤٥ .

(٢) نشأة النحو: ١٢٢ .

٥ - المبالغة فى الصناعة

بالغ النحويون البصريون والكوفيون فى صناعة النحو، وبعدوا فى خلافاتهم عن الواقع اللغوى للمتكلمين، وذلك لمعرفة بعضهم بالمنطق الأرسطى، ولأن بعضهم كان يعرف الفلسفة وعلم الكلام[1].

ويظهر بعدهم عن الواقع اللغوى والإغراق فى الصنعة من احتكامهم كثيرا للقياس، وإن المتصفح لكتاب الإنصاف يرى صدق ما أقول، ومن ذلك اختلاف فى أوّلى العاملين بالعمل فى التنازع، فقال الكوفيون: الفعل الأول أولى، واحتجوا بالقياس قائلين: إن الفعل الأول أولى لسبقه وقوة الابتداء به، ولأنه لا يجوز إلغاء «ظننت» إذا تقدمت، وكذلك «كان».

وقال البصريون الفعل الثانى أولى لقربه، والذى يدل على أن للقرب أثر أنهم قالوا «جُحر ضب خَرِبٍ» فأجروا خَرِبٍ على ضب، وهو فى الحقيقة صفة للجحر، لأن الضب لا يوصف بالخراب، فهاهنا أولى[2].

بل إن بعضهم كان يقيس قياسا نظريا، أى على غير

(١) انظر القياس فى النحو العربى، للدكتور صابر بكر أبو السعود: ١٥٩، ١٩٩ .
(٢) الإنصاف، المسألة: ١٣ .

شـــاهد، من ذلـك ذهـاب الـكوفـيين إلـى أن الاسم مـشـتق من الوسم، وأصل اسم عنـدهم هو وَسْم إلا أنه حذفت فاؤه وزيدت فى أوله همـزة عوضـا عن المحذوف، ووزنه إعْل، ولا يوجد فى كلام العرب ما حذفت فاؤه وعوض بالهمزة فى أوله.

وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، وهو ما ليس له نظير فى كلام العرب لأن كل معرب ليس له إلا إعراب واحد [1].

ويظهـر بعـد النحـاة عن الواقـع اللغـوى من كـثـرة العلل، فسيبويه لا يعلل لما كثر فى ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد [2]، والفرّاء دائما يلجأ إلى العلل يشرح بها قياسه ويدعم بها حكمه، وهو دائما يريد أن يقنع قارئه بعلله، ولعل هذا الأسلوب هو انعكاس لما أفاده من أساليب المتكلمين [3]، ويظهر هذا أيضا من كثرة الجدل والاحتجاج، ومن ذلك جدلهم حول أصل المشتقات، أهو المصدر أم الفعل، والجدل حول فعلية «نعم وبئس» أو اسميتها، ولقـد اسـتـغـرق الجـدل حـول هاتين المسـألتين ثمـانـى وثلاثين

(١) القياس فى النحو العربى: ١٦٢، ١٦٣ .

(٢) المدارس النحوية: ٨٢.

(٣) القياس فى النحو العربى: ١٩٩ .

صفحة من كتاب الإنصاف، ولقد ألف صاحب هذا الكتاب كتابا فى الجدل والأدلة هو الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو.

ويظهر ذلك من اختلاف النحويين حول تركيب بعض الأسماء أو بساطتها، وحول عدد الحروف التى بنيت عليها بعض الأسماء، فقد اختلفوا فى الحروف التى وضع عليها الاسم فى «ذا والذي» والحروف التى وضع عليها الاسم فى «هو وهى» و«كم» مفردة أو مركبة، إلى غير ذلك .

٦- تضخم كتب النحو

كان هذا أثرا من آثار الأمور السابقة، كثرة الروايات، والآراء، والتوسع فى الإجازة وكثرة التأويل، والمبالغة فى الصنعة، فهذه الأمور تجدها فى جميع المطولات من كتب النحو القديمة وكتب الشواهد، يقول عبد الحميد حسن بصدد تعدد الآراء: «أما أثره فهو هذه الضخامة التى انتهى إليها علم النحو وهذا التشعب الكثير فيما ازدحم به من آراء، حتى أصبح هذا العلم من أكثر العلوم العربية تشعبا واتساعا ... وظهر فى المطول من كتب النحو ذلك الميل إلى استيفاء الآراء المختلفة وتدوينها مقرونة بأسبابها وعللها ووجوه تخريجها، بذلك أصبحت كل قاعدة من القواعد النحوية محوطة بسياج من الخلاف المتشعب، وصار كثير من العبارات مثارا للجدل فى ضبطها وتأويلها»[1].

(١) القواعد النحوية: ٢١٧، بتصرف يسير.

٧- صعوبة النحو

وكانت صعوبة النحو نتيجة الأمور السابقة أيضا، إن دارس النحو يريد أن يتعلمه ليصون لسانه وقلمه من الخطأ، ولكى يفهم ما يقرأ من النصوص، ويريد أن يعرف رأيا واحدًا فى أى مسألة نحوية أو صرفية، ويريد نحوا يصف له التراكيب ولا يفلسفها، ولقد أدرك أجدادنا هذه الصعوبة، فقالوا: «لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه»[1]، وقال الفارسى فى الرمانى المولع بالتعليل الجدلى والعلل النحوية: «إنْ كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا شىء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شىء»[2].

وحاولوا تيسيره فألفوا فيه «التسهيل» و«التقريب» ونَظَموا مسائله، وألفوا فيه المتون، وثاروا على العامل النحوى، وعلى العلل الثوانى والثوالث.

أما فى العصر الحديث فكان للنحاة فى النحو القديم اتجاهان، الاتجاه الأول: اتجاه نقدى كما فعل الدكتور عبد الرحمن أيوب فى كتابه «دراسات نقدية فى النحو العربى»،

---

(١) اللغة والنحو، للأستاذ عباس حسن: ١٩١ .

(٢) السابق: نفس الصفحة.

والدكتور مهدى المخزومى فى كتابه «فى النحو العربى نقد وتوجيه» والدكتور إبراهيم السامرائى فى كتابه «النحو العربى: نقد وبناء» والأستاذ عباس حسن فى كتابه: «اللغة والنحو بين القديم والحديث».

الاتجاه الثانى: اتجاه تيسير، كما فعل المجمع اللغوى بالقاهرة[1]، وكما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه «إحياء النحو» والدكتور شوقى ضيف فى كتابه «تجديد النحو» وغيرهم، وما كُتب حول مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.

---

(١) مجلة المجمع، العدد: ٦، لسنة: ١٩٥١

٨- البلبلة

تحدث البلبلة فى عقول المتعلمين وعلى ألسنتهم نتيجة كثرة الآراء وتعارضها، فإن متوسطى الثقافة لا يستطيعون أن ينتقوا رأيا من الآراء، أو يرجحوا رأيا على رأى، ومن هنا يقعون فى التشويش والبلبلة، وكثيرا ما سألنى الطلاب: إذا كان فى المسألة رأيان فبأيهما نأخذ؟ ويخشون أن يأتى الخلاف فى الإمتحان، يقول الأستاذ عباس حسن عن هذه البلبلة وعن ضجر المتعلمين من كثرة الآراء: «ضجر المتعلمون – فى عصرنا وقبل عصرنا – من ذلك، وانصرف فريق منهم عن تعب التحصيل ومشقة الإستيعاب، وفر بنفسه من هذه البلبلة والفوضى، مؤمنا بأن له من المذاهب النحوية وتناقض النحاة ما يصوب خطأه إن أخطأ فى زعم فريق»[1].

(١) اللغة والنحو: ٧٣ .

٩ - عدم الأخذ بالقراءات

كان من نتيجة التمسك بالقياس عدم اعتراف البصريين بظاهر الآيات والقراءات التى استشهد بها الكوفيون، فقد استشهد الكوفيون بآيات قرآنية، فلم يأخذ بها البصريون، فأولوها، أو نسبوها للضعف والشذوذ، من هذه القراءات قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ (النساء: ١)، بخفض «الأرحام» عطفا على الضمير المخفوض فى «به» فلم يقبل البصريون هذه القراءة، فهم يمنعون العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض تمسكا بالقياس قائلين: إن الجار والمجرور متصلان - والضمير إن كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، وأولوا هذه القراءة بتأويلين: الأول: أن «الأرحام» مجرورة بالقسم، وجواب القسم قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: ١)، التأويل الثانى: أن «الأرحام» مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها [1].

---

(١) الإنصاف: المسألة: ٦٥ .

ومن القراءات: قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زيّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم﴾، بنصب «أولادهم» وجر «شركائهم» ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: «أولادهم».

ومنع البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، قائلين: لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شىء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وقالوا: إن هذه القراءة واهية ووهْم من القرّاء [1].

ومن هذه القراءات قراءة أبى جعفر ﴿ليُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون﴾، ببناء «يجزى» للمجهول ونصب «قوما» ويكون نائب الفاعل المصدر المقدر أى يجزى الجزاء، أو الجار والمجرور، ولقد احتج بهذه القراءة الكوفيون والأخفش على جواز إنابة غير المفعول عن الفاعل، وهو ما لا يجيزه البصريون فقد قال ابن الأنبارى: ومن قرأ (ليُجزى) نصب (قوما) على تقدير: ليُجزَى الجزاء قوما، وهذا لا يستقيم على مذهب البصريين لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح» [2]، وقال العكبرى: أن يكون التقدير: (ليجزَى) الخير قوما على أن

(١) الإنصاف: المسألة: ٦٠ .

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن، لابن الأنبارى، ٢ / ٣٦٥ .

الخير مفعول به فى الأصل كقولك: جزاك الله خيرا، وإقامة المفعول الثانى مقام الفاعل جائزة [1].

وهناك قراءات أخرى ضعفها النحاة أو خطأوها أوْ أولوها، لكنى اكتفيت بما سبق مخافة الإطالة وكان على النحاة أن يقبلوا هذه القراءات لأنها قراءات مشهورة، وقارئوها عرب خُلَّص ولأن لها نظائر فى كلام العرب، يقول ابن الجزرى: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواءً كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين» [2].

وقال أبو حيان عن قراءة ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ﴾، التى ورد فيها العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، قال إن ذلك ورد فى آية آخرى هى قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [3]، فالمسجد

(١) التبيان فى إعراب القرآن: ٢/ ١١٥٢ .

(٢) النشر فى القراءات العشرة: ١/٩ .

(٣) البقرة: ٢١٧.

معطوف على ضمير به وإن لم يُعد الجار، والذى نختاره جواز ذلك لوروده فى كلام العرب كثيرا نظما ونثرا، ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين بل نتبع الدليل[1].

وقال عن قراءة: ﴿وكذلك زيّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾، التى ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، قال: «وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعا لما ورد عن العرب، فقال:

بعثت إليه من لسانى حديقة ... سقاها الحيا - سقْىَ الرياضَ السحائبِ[2]

وقال إبراهيم السامرائى عن ذلك أيضا : «لو جاز اعتبار المضاف والمضاف إليه فى حكم الشىء الواحد والكلمة الواحدة فما معنى أن يتسامحوا فى الفصل بالظرف والمجرور؟ ولِمَ لم يتسامحوا فى غيرهما، ثم ما معنى هذا التسامح، وكأن اللغة ملك هؤلاء (يعنى البصريين) يصرّفون أمرها ويقعدون طرائقها ويرتبون أبنيتها على نحو ما يمليه عليهم أسلوبهم فى التفكير

(١) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى: ١ / ٥٤٢ .

(٢) تفسير البحر المحيط: ٤ / ٢٣٠ .

النحوى، وكأن هذه اللغة ليست تراكيب وقوالب مسموعة لا أثر فيها لهذه الأساليب المنطقية»[1].

وأقول كان على النحاة أن يقدموا الاستشهاد بالقرآن وقراءته على الاستشهاد بالشعر، وأن يوسعوا قواعدهم لتشمل آيات القرآن وأن لا يلجأوا إلى التأويل، يقول ابن حزم: «من النحاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه مذهبا ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ فى صرف الآية عن وجهها»[2].

(١) النحو العربى، نقد وبناء: ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) السابق ص: ١٢٨ .

١٠ - التحامل على فريق لصالح الفريق الآخر

تحامَل بعض القدماء وبعض المحدثين على الكوفيين لصالح البصريين، أما القدماء فكان منهم ابن الأنبارى رغم أنه قال فى مقدمة هذا الكتاب «واعتمدت فى النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف، مستجيرا بالله، مستخيرا له فيما قصدت إليه» .

ومن مظاهر تحامله أنه لم يؤيد الكوفيين إلا فى سبع مسائل من مجموع المسائل التى اختلفوا فيها، وهذه المسائل هى:

المسألة: ١٠ (اختلافهم فى العامل فى الاسم المرفوع بعد لولا)

المسألة: ١٨ (فى تقديم خبر ليس عليها)

المسألة: ٢٦ (فى لام لعل الأولى، زائدة أو أصلية)

المسألة: ٧٠ (فى منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر) .

المسألة: ٩٧ (فى هل يقال: لولاى ولولاك، وموضع الضمائر)

المسألة: ١٠١ (فى مراتب المعارف)

المسألة: ١٠٦ (هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره).

ومن مظاهر تحامله رد معظم الأبيات التى أتى بها الكوفيون إلى الضرورة حتى ولو كانت كثيرة، فقد ذهب البصريون إلى أن «سوى» لا تكون إلا ظرفا، وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسما وظرفا واستدلوا على مجيئها اسما بدخول حرف الجر عليها فى قول الشاعر:

ولا ينطق المكروه من كان منهم ... إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقول الشاعر:

تجانفُ عن جو اليمامة ناقتى ... وما قصدت من أهلها لسوائكا

وقول أبى دؤاد:

وكل من ظن أن الموت مخطئه ... معلل بسواء الحق مكذوب

وقول الشاعر:

أكر على الكتيبة لا أبالى ... أفيها كان حتفى أم سواها

أى فى سواها. ومع ذلك قال ابن الأنبارى إن هذا ضرورة.

وجاءت فى النثر مسندا إليها، فقد روى عن بعض العرب أنه قال: أتانى سواؤك[1].

وقال ابن مالك الكافية الشافية الذى لخصه فى الألفية:

سوى كغير فى جميع ما ذُكر ... وعدُّه من الظروف مشتهر
ومانعٌ تصريفَه من عَدَّه ... ظرفا وذا القول الدليل ردَّه
فإن إسنادا إليها كَثُرا ... وجرها نثرا ونظما شُهِرا

وقال فى شرح هذه الأبيات: «سوى المشار إليه اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه، ويُعرب هو تقديرا بما يعرب به «غير» لفظا، خلافا لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين، أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك، واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية، والثانى: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع فى كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك، فإنها

(١) الإنصاف، المسألة: ٣٩ .

قد أضيف إليها، وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية.

وقال محمد محيى الدين عن رأى ابن مالك «هو القول الخليق بأن يؤخذ به»[1].

ومن مظاهر تحامله على الكوفيين: لجوؤه إلى التقدير وتأويل ما استشهد به الكوفيون حتى إذا ورد فى القرآن الكريم، وقد فصلت الأمر فى ذلك عند الكلام على كثرة التأويل والتقدير.

ومن الذين تحاملوا على الكوفيين العكبرى. ففى كتابه «التبيين» لم يؤيد الكوفيين إلا فى مسألة واحدة هى المسألة: ٥,٥ (زيادة اللام الأولى فى «لعل»).

ومن الذين تحاملوا على الكوفيين الدكتور شوقى ضيف فى كتابه «المدارس النحوية» يظهر هذا من قوله «وفى هذا ونحوه ما يرد أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر

---

(١) عدة السالك؛ إلى تحقيق أوضح المسالك: ٢ / ٢٨٠ ، ٢٨١ .

بصرا بروح اللغة وأدق حسا»[1]، وقوله «ومعنى ذلك أنه ينبغى أن نحذّر المتشيعين للكوفيين»[2]، ومن قوله: «وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمى المحكم موقفا يدل على نقص فهمهم»[3].

ولقد شايع بعض العلماء الكوفيين أيضا، وهذا ما يفهم من كلام الدكتور شوقى ضيف السابق، ومن كلام الأستاذ مصطفى السقا حيث قال: «والذى آثره الكوفيون فى منهجهم هذا أقرب إلى طبيعة اللغة من المذهب البصرى الذى قاسوا فيه على الأشهر الأفشى من كلام العرب ليلائموا بين حاجة النحو وحاجة الطالبين له الراغبين فى تعلمه، فإن إهدار بعض الكلام العربى تحكم لا مسوغ له»[4].

كما يعيب الأستاذ أحمد أمين على البصريين أن يخطئوا الفرزدق مع أنه عربى صميم، وإهدار الشواذ، وحمد للكوفيين احترامهم كل ما جاء عن العرب، ويجيزون للناس استعماله ولو كان يخالف القواعد العامة[5].

---

(١) المدارس النحوية: ١٦٥ .

(٢) السابق: ١٦٦ .

(٣) السابق: ١٦١ .

(٤) القياس فى النحو العربى: ١٥٦ .

(٥) السابق: ١٥٨ .

وإن الصواب فى رأيى أن لا نتحامل على فريق ضد الفريق الآخر، وإنما نكون موضوعيين ونقول: إن منهج البصريين صحيح لكن يؤخذ عليهم كذا، وإن منهج الكوفيين صحيح لكن يؤخذ عليهم كذا.

وقد فعل ذلك ابن مالك فقد وافق البصريين فى أغلب المسائل، ولكنه كان يخالفهم ويوافق الكوفيين فى بعض المسائل كما سبق.

وقد فعل ذلك من المحدثين الشيخ على الطنطاوى، فقد وازن بين المذهبين وفضل مذهب البصريين(1)، ولكنه أنصف الكوفيين قائلا: «لكنا بعد ذا لا نقصد رمى هذا المذهب بالضعف فى كل قواعده وإلا كان تجنيا عليه، فقد ظهر عند الموازنة بين المذهبين فيما اختلفا فيه تفضيله فى مسائل ذات بال، والحق أحق أن يتبع».

---

(١) نشأة النحو: ١٤١ ، ١٤٢ .

١١ - تغيير بعض المصطلحات

غيّر الكوفيون بعض المصطلحات النحوية، وكان الغرض من ذلك هو أن تكون لهم مدرسة فى النحو على غرار مدرسة البصرة[١] وسأذكر ما غيروه على سبيل المثال لا الحصر.

فقد زادوا فى أقسام الكلمة قسما رابعا هو الفعل الدائم، ويعنون به اسم الفاعل، فقد قال ثعلب لابن كيسان: كيف تقول: مررت برجل قائم أبوه، فأجبته بخفض قائم ورفع الأب، فقال لى: بأى شىء ترفعه؟ فقلت: بقائم: فقال: أو ليس هو عندكم اسما، وتعيبوننا بتسميته فعلا دائما؟[٢].

وغيّروا من ألقاب الإعراب، فسموا الجر خفضا، يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ (المائدة: ١٠١)، «وأشياء فى موضع خفض»[٣].

وغيروا فى بعض المعانى، فسموا النفى جحدا، يقول الفراء عند قوله تعالى ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ١٣٥)، وإنما يُرفع ما بعد إلا باتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد كقولك: ما عندى أحد إلا أبوك»[٤].

(١) المدارس النحوية: ١٦٥ .

(٢) مجالس العلماء، للزجاجى: ٢٤٤ .

(٣) معانى القرآن: ١ / ٣٢١ .

(٤) معانى القرآن: ١ / ٢٣٤ .

وغيروا فى تسمية بعض الضمائر، فسموا ضمير الفصل عمادا، يقول ابن يعيش: فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ... والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده»[1]، وسموا ضمير الشأن الضمير المجهول، يقول ابن يعيش: «ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه»[2].

وغيروا فى بعض أسماء بعض العوامل، فهم يعملون اسم الإشارة «هذا وهذه» عمل «كان» فيرفعون به الاسم وينصبون الخبر ويسمون هذا «تقريبا» ويشرح السيوطى هذا بقوله: وذهب الكوفيون إلى أن «هذا وهذه» إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان فى احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما، وكيف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثانى له فى الوجود، نحو هذا ابن الصياد أشقى الناس، فيعربون «هذا» تقريبا، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب، لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن

---

(١) شرح المفصل: ٣ / ١١٠ .

(٢) شرح المفصل: ٣ / ١١٤ .

الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت كان من: «كان زيد قائما»[(١)]، وهذا الرأى نجده عند الفراء أيضا فى معانى القرآن[(٢)].

وذهبوا إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية فى جواب الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض ينتصب بالخلاف أو الصرف، لأن ما بعد الفاء مخالف لما قبلها فى المعنى[(٣)].

وغيروا أسماء بعض الأبواب النحوية، فسموا المعطوف بالواو بـ «النسق» يقول ابن يعيش: «فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين»[(٤)].

---

(١) الهمع: ١ / ١١٣ .

(٢) جـ ١ : ص : ١٢، ١٣، ٢٣١ .

(٣) الإنصاف: المسألة: ٧٥ ، ٧٦ .

(٤) شرح المفصل: ٣ / ٧٤ .

وغيروا فى أسماء بعض الأدوات، فسموا حروف الجر «بالصفات» يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ (البقرة: ٤٨)، «فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذِكرُهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة، فيجوز ذلك، كقولك لا تجزى نفس عن نفس شيئا وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا تجزى فيه نفس عن نفس شيئا»[1]، ويقول ابن يعيش: «وقد أجاز الكسائى الإغراء بجميع حروف الصفات، ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر لإجراء حروف الجر مجرى الظروف»[2].

وفى تغيير المصطلحات خلط فى أذهان الدارسين، يظهر ذلك الخلط فى جعلهم ألقاب الإعراب للبناء، فالمبنى على الضم يقولون إنه مرفوع، والمبنى على السكون يقولون إنه مجزوم[3].

وفى تغييرها عدم دقة، يقول الدكتور شوقى ضيف: «وارجع إلى مصطلح «الخلاف» الذى وضعه الكوفيون فستراه يشتمل على صياغات متباعدة، وأين الظرف الواقع خبرا من المفعول معه ومن

---

(١) معانى القرآن: ١ / ٣١ ، ٣٢ .

(٢) شرح المفصل: ٤ / ٧٤ .

(٣) مدرسة الكوفة: للدكتور مهدى المخزومى: ٣١٥ .

الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية مثلا؟ ومثل هذا الاصطلاح فى اضطرابه اصطلاح التقريب الذى أدخلوا به اسم الإشارة فى كان وأخواتها التى تتصرف تصرف الأفعال»[1].

وبسبب هذا الخلط وعدم الدقة لم تبق معظم هذه المصطلحات على ألسنة النحاة فى العصور التالية[2].

---

(١) المدارس النحوية: ١٦٧ .

(٢) السابق: ١٦٨ .

١٢ - غبن العلماء

حدث ذلك الغبن بسبب المسألة الزنبورية التى جرت بين سيبويه والكسائى، وقد أورد هذه المناظرة ابن هشام قائلا: قالت العرب «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هى» وقالت أيضا «فإذا هو إياها»، وهذا هو الوجه الذى أنكره سيبويه لما سأله الكسائى، وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوما، فلما حضر سيبويه... قال له الكسائى تسألنى أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه «فإذا هو هى» ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم، فقال له: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائى: العرب ترفع كل ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائى: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين، فيُحضَرُون ويُسألون، فقال يحيى وجعفر: أنصفت، فأحضروا، فوافقوا الكسائى، فاستكان

سيبويه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة»[1].

والذى يدل على غبن سيبويه فى هذه المسألة أن العرب لم تنطق بالنصب، وإنما دخلوا فوافقوا الكسائى، ولقد طلب سيبويه من يحيى أن ينطقوا به فلم يستجب له. وأنه يُقال إنهم أُرشُوا على موافقة الكسائى، أو أنهم علموا منزلة الكسائى عند الرشيد فوافقوا الكسائى. وأن رأى سيبويه «فإذا هو هى» هو الصواب، يقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ (الأعراف: ١٠٨)، ويقول: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ (طه: ٢٠)، وأما «فإذا هو إياها» فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك[2].

وقد نظم الإمام أبو الحسن حازم القرطاجنى هذه الواقعة شعرا جاء فيه:

وفى الجواب عليها هل «إذا هو هى»

أو هل «إذا هو إياها» قد اختَصَما

(١) المغنى: ١ / ٨٨ .

(٢) المغنى: ١ / ٨٨ ، ٩١ .

وخطّأ ابنُ زياد وابن حـــمـــزة فى

مـا قـال فـيـهـا أبا بشـر وقـد ظلمـا

وغـاظ عَـمْـرا علىٌّ فى حكومـتـه

يا ليـتـه لم يكن فى أمـره حكمـا

كـغـيظ عـمـرو عليـا فى حكومـتـه

يا ليـتـه لم يكن فى أمـره حكمـا

وليس يخلوا امـرؤ من حـاسـد أضم

لولا التنافس فى الدنيـا لما أضـمـا

والغبن فى العلم أشـجـى مـحنة علمت

وأبرح الناس شـجـوا عـالم هُضـمـا [1]

★ ★ ★

(١) المغنى: ١ / ٨٩، ٩٠.

الفصل الثانى

الثمار الطيبة لهذا الخلاف

لم يكن الخلاف بين البصريين والكوفيين شرا كله، وإنما كانت هناك بعض النتائج التى أراها طيبة، وهى ما يلى:

١ - اكتمال صرح النحو والصرف

كان اكتمال صرح النحو، وتشعب مسائله وكثرة مؤلفاته نتيجة التنافس بين البلدين البصرة والكوفة، وتم ذلك على طورين، الطور الأول كان على يد سيبويه والكسائى، فقد أبدع سيبويه كتابه، ولم يدع لمن جاء بعده استدراكا عليه، وكان يعاصر سيبويه الكسائى الذى كانت له مؤلفاته أيضا، وشد من أزره إقبال الدنيا عليه بعد اتصاله بالخلفاء والأمراء ببغداد، فاعتد للكوفيين فيها متكأ، وسعى سعيه حتى كوّن من الكوفيين جبهة قوية ثبتت أمام الجبهة البصرية، ووقفت منها موقف الند للند، فاستفز ذلك البصريين لمناصبتهم أشد العداء وإشهار سلاح الخصام فى وجوههم، وما زال كل من البلدين حريصا

على حوز قصب السبق رغبة فى التغلب وحرصا على الإزراء بالآخر وتفانيا فى الدنو من العباسيين، فاتسعت رواياته، واستفاض تعليمه للناس وازدادت تآليفه، فالأخفش البصرى يصنف ويذيع على الناس ما أوتيه من علم، ومعاصره الفراء الكوفى تغمره عطايا المأمون وتحفزه إلى تدوين الكتب التى راجت فى بغداد والكوفة.

وكان للمناظرات التى دارت فى هذا الطور دور كبير فى هذا الصدد، فقد كان لها أثرها الفعال، إذ كانت وقودا صالحا لإشعال نار الاجتهاد والدأب على استكمال ما بقى من مواد هذا الفن(١).

وسأذكر مناظرة واحدة تدل على دورها فى دفع العلماء للاجتهاد فى تحصيل العلم، كانت هذه المناظرة بين سيبويه وحماد بن سلمة(٢)، قال الزجاج فى المجلس التاسع والستين: «حدثنا أبو جعفر(٣)، قال: حدثنا ابن عائشة عبيد الله(٤)، قال:

(١) نشأة النحو: ٣٣، ٣٤.

(٢) هو حماد بن سلمة بن دينار مولى بنم تميم، توفى سنة ١٦٩ هـ (انظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى، ص: ١٠٧).

(٣)هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبرى (انظر مجالس العلماء للزجاجى: ١١٥).

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوّجىّ، ويقال: التوّزىّ، نسبة إلى توّز، توفى سنة ٢٣٠ هـ (انظر مراتب النحويين: ١٢٢).

جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئا من الحديث، فكان فيما أمليت ذِكْر الصفا عن رسول الله ﷺ فقلت: «صعد رسول الله ﷺ الصفاء»، وهو الذى كان يستملّ فقال: صعد رسول الله ﷺ الصفا لأن الصفا مقصور، فلما فرغ من مجلسه كسر القلم، وقال: لا أكتب شيئا حتى أُحكم العربية ! وأما محمد بن يزيد (المبرد) فقال: حدثنى غير واحد من أصحابنا، قال: كان سيبويه مستمليا لحماد بن سلمة، وكان حماد فصيحا، فاستملاه يوما قول رسول الله ﷺ «ليس من أصحابى أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء» فقال: سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء، فقال سيبويه: لا جرم والله، لأطلبنَّ علما لا تلحننى معه. فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمى والخليل وسائر النحويين»[1].

أما الطور الثانى فكان نتيجة وتتويجا للطوّر الأول، فقد تخرج فى الطور الأول رجال كانوا فرسان هذا الطور، فكان فى البصرة أبو عثمان المازنى وأبو عمر الجرمى، وأبو محمد التوزى، وأبو على الجرمازى، وكان فى الكوفة يعقوب ابن السكيت،

---

(١) مجالس العلماء، للزجاجى، المجلس: ٦٩ .

ومحمد بن سعدان، وثعلب، والطوال وغيرهم، ولقد شَمّر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية أيضا، فأكملوا ما فات السابقين وشرحوا مجمل كلامهم، واختصروا ما ينبغى اختصاره، وبسطوا ما يستحق البسط، وهذّبوا التعريفات، وأكملوا وضع المصطلحات، ولم يدعوا شيئا من النحو إلا نظروه، ولا أمرا من غيره إلا فَصَلُوه.

وكان نتيجة ذلك أن انفصل النحو من الصرف، وأول من سلك هذا السبيل المازنى، فقد ألف فى الصرف وحده، وشق الطريق لمن بعده.

إلا أن التأليف فى النحو كان أكثر، حتى استوى قائما على قدميه، وامتازت شخصيته، وأوفى على الغاية التى ليس وراءها نهاية لمستزيد، فنمت أصوله، وانتهى الاجتهاد فيه بين الفريقين على يد الإمامين: المبرد خاتم البصريين، وثعلب خاتم الكوفيين [1].

---

(١) راجع النشأة النحو: ٣٥ - ٣٧ .

٢ - تخريج نحاة آخرين

التقى الفريقان فى بغداد فى أواخر القرن الثالث الهجرى، ومرت عليهم فترة وهما يتطاحنان فى مناصرة مذهبيهما على مرأى من العلماء. ولما قضى هؤلاء نحبهم، وأسدل الستار عليهم، وانكسرت حدة النزغة الحزبية عرض العلماء المذهبين على بساط البحث والنقد، فاستعرضوا دعائم القواعد التى تركزت عليها من الرواية والشواهد والأقيسة ليتعرفوا مقدار هذه القواعد من الصحة والضعف حتى يبتنى حكمهم على أساس متين، فاختلفوا فيما بينهم، فكان منهم من غلبت عليه النزعة البصرية، ومنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من جمع بين النزعتين. فممن غلبت عليه النزعة البصرية أبو إسحاق إبراهيم الزجاج المتوفى سنة ٣١٠هـ، وأبو بكر محمد ابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ. وأبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧هـ، وأبو بكر محمد بن على مَبْرمان المتوفى سنة ٣٤٥ هـ، وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ هـ.

وممن غلبت عليه النزعة الكوفية أبو موسى سليمان بن محمد الحامض، توفى سنة ٣٠٥ هـ، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى، توفى سنة ٣٢٧ هـ.

وممن جمع بين النزعتين أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، توفى سنة ٢٧٦ هـ، وأبو الحسن محمد بن أحمد ابن كيسان، توفى سنة ٢٩٩هـ، وأبو الحسن على بن سليمان الأخفش، توفى سنة ٣١٥ هـ، وأبو بكر أحمد بن حسين بن شقير، توفى سنة ٣١٧هـ، وأبو بكر محمد بن أحمد ابن الخياط، توفى سنة ٣٢٠ هـ، وأبو عبد الله إبراهيم بن محمد نفطويه، توفى سنة ٣٢٣ هـ.

ولقد كان هؤلاء تمهيدا لظهور المذهب البغدادى[1].

---

(١) السابق: ١٤٨ – ١٥٣ ، ١٥٨ .

٣ - تيسير النحو

كان فى بعض ما ذهب إليه الكوفيون تيسير على الدارسين، وذلك لبعدهم فى بعض المواضع عن التقدير، يظهر ذلك فيما يأتى:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن «زيدا» فى قولهم: زيدا ضربته، منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المكنى، الذى هو الهاء العائد هو الأول فى المعنى فينبغى أن يكون منصوبا به [١].

٢ - ذهب الكوفيون إلى أن لام كى (لام التعليل) هى الناصبة للفعل من غير تقدير «أن» نحو: جئتك لتكرمنى، لأنها قامت مقام كى، ولهذا تشتمل على معنى كى، وكما أن كى تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه [٢].

٣ - ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هى الناصبة بنفسها، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، نحو ما كان زيد دارك ليدخل، وما كان عمرو طعامَك ليأكل.

---

(١) الإنصاف: المسألة: ١٢ .

(٢) السابق: مسألة: ٩٧ .

وقالوا إن الدليل على أنها هى العاملة بنفسها ما قدمناه فى مسألة لام كى.

وإن الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد قول الشاعر:

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن   مقالتَها ما كنتَ حيا لأسمعا

أراد: ولم أكن لأسمع مقالتها، فقدم منصوب لأسمع عليه، وفيه لام الجحود، فدل على جوازه، وفيه أيضا دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود هى العاملة بنفسها من غير تقدير أن، إذ لو كانت مقدرة هنا لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر، وما كان فى صلة المصدر لا يتقدم عليه.

وقال البصريون إن «مقالتها منصوب بفعل مقدر» كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، لا بقوله: لأسمعا [1].

٤ - ذهب الكوفيون إلى أن «حتى» تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن، نحو قولك أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس. وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: مطلته حتى الشتاء، وسوفته حتى الصيف.

(١) السابق: مسألة: ٨٢ .

وقالوا إنما قلنا إنها تنصب بنفسها لأنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى كى كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة، أى كى يدخلك الجنة، وإما أن تكون بمعنى إلى كقولك اذكر الله حتى تطلع الشمس، أى إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى، وكى تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن، وأن تنصب فكذلك ما قام مقامها [1].

والذى لاحظته فى كثير من مسائل الخلاف أن الكوفيين يحتجون بالشعر، فإن لم يجد البصريون رواية أخرى للبيت قالوا إنه ضرورة، فإن أعياهم ذلك لجأوا إلى التقدير، وما أصدق قول أبى رجاء. موجها كلامه إلى البصريين: «وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل، وأن تقدير شىء وفى الكلام ما يغنى عنه مما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه» [2].

---

(١) السابق: مسألة: ٨٣ .

(٢) الإنتصاف على الإنتصاف، لمحمد محيى الدين عبد المجيد: ٢ / ٥٩٧ .

٤ - توسيع القواعد

تشدد البصريون لكى تطّرد القواعد، وتوسع الكوفيون فى الإجازة، وسبق أن عددت ذلك من الثمار السيئة، وبينت ذلك هناك، لكن ليس كل ما أجازه الكوفيون يؤدى إلى الاضطراب والبلبلة، وإنما أجازوا بعض المسائل واستدلوا عليها بالسماع، وأيدها بعض النحاة المحققين، وهى ما يأتى:

(أ) المسائل السبع التى رجحها ابن الأنبارى فى كتاب الإنصاف، وقد ذكرتها بالتفصيل عند الكلام على التحامل على فريق ضد الفريق الآخر.

(ب) ومنها أربع مسائل أتى بها الشيخ على الطنطاوى، وهى ما يأتى:

١ - عدم لزوم إبراز الضمير مع الوصف الجارى خبرا على غير ما هو له... والشواهد على ذلك، قال الأعشى:

وإن امرؤ أسرى إليك دونه	من الأرض موماة وبيداء سملق
لمحقوقة أن تستجيبى لصوته	وأن تعلمى أن المعان موفق

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال محقوقة أنت [1]،

(١) الإنصاف: مسألة: ٨ .

وقد حاول البصريون إجابات كلها لا تقوم على قدم، منها أن المصدر المنسبك من أن والفعل نائب فاعل لمحقوقة، وتأنيثها حينئذ جائز لأن نائب الفاعل الاستجابة، فلا ضمير فى الوصف، وغير ذلك، ولهذا قال ابن مالك:

وإن تلا غير الذى تعلقا به أبرز الضمير مطلقا

فى المذهب الكوفى شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

٢ - صحة الفصل بين المتضايفين فى السعة بمنصوب المضاف مفعولا به أو ظرفا أو بالقسم، ولا شك فى ورود ما يصحح هذه القاعدة، فقد وردت الشواهد فى النثر للثلاثة، ولنكتف بشاهد على الفصل بالمفعول به، قرأ ابن عامر أحد السبعة قوله تعالى: ﴿وكذلك زُين لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم﴾ . وقد ردها الزمخشرى الذى وافق البصريين، قال الصبان «ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر» فالحق مع الكوفيين، ولذا يقول ابن مالك:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعول أو ظرفا أجز ولم يُعب

فصل يمين ....

٣ - عمل اسم المصدر عمل فعله، وشواهده أكثر من أن تحصى، قال ﷺ «من قُبلة الرجل امرأتَه الوضوء».

وقال القطامى:

أكُفْرًا بعد رد الموت عنى ... وبعد عطائك المائة الرتاعا

وليس أمام البصريين إلى الاستنكار لرواية الحديث، والضرورة للنظم، والتمسح بهاتين مجلبة إلى الإعنات والتضييق، ولقد أجاد ابن مالك إذ قال:

.... ولاسم مصدر عمل

٤ - جواز العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض فى السعة، قرأ حمزة وغيره قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ (النساء:١). بجر الأرحام. ولقد جنح ابن مالك إلى رأى الكوفيين فقال:

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جُعِلا

وليس عندى لازما إذ قد أتى ... فى النظم والنثر الصحيح مُثْبَتا [١]

ثم يقول الشيخ الطنطاوى: «ولولا خوف الإطالة لوافيناك بسواهد كثيرة تفضى إلى الاطمئنان لهذه القواعد كوضح

(١) نشأة النحو: ١٢٤ - ١٢٦ .

النهار ومعها دفاع البصريين الذى لم يضرها، والواقع أن البصريين كانت محاولاتهم فى نقضها غير مجدية ومجردة عن النصفة فقد تعسفوا غاية التعسف بما لا ترضاه العدالة ولا يستقيم فى المنطق، وما كل مرة تسلم الجرة»[1].

ومن هذه القواعد العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجىء الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ﴾ (المائدة: ٦٩)، فقد عطف «الصابئون» بالرفع على اسم إن قبل مجىء الخبر، ومن ذلك قراءة ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبى﴾. برفع ملائكته [2].

ومن ذلك قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإنى وقيار بها لغريب

وقوله:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم ... بغاة ما حيينا فى شقاق

وقوله:

يا ليتنى وأنت يا لميس ... ببلدة ليس بها أنيس

---

(١) السابق: ١٢٦ .

(٢) هى قراءة ابن عباس (البحر المحيط: ٧ / ٢٤٨).

وقوله:

يا ليتنى وهما نخلو بمنزلة حتى يرى بعضُنا بعضا ونأتلف[1]

وبعد، فهذه بعض القواعد التى أضافها الكوفيون ذكرتها على سبيل المثال لا الحصر.

وفى هذه القواعد توسيع لمجالات التعبير أمام المتكلمين وتيسير عليهم ومراعاة لتطور اللغة.

(١) معانى القرآن: ١ / ٣١٠ ، ٣١١ .

٥ - زيادة بعض التراكيب

أجاز البصريون تراكيب، ومنعها الكوفيون، وأجاز الكوفيون تراكيب، ومنعها البصريون، وإذا كان لهذه التراكيب سند من اللغة فإننا نقبلها لأن فيها إثراء للغة، ومن هذه التراكيب ما يأتى:

١ - أجاز البصريون تقديم الخبر المفرد أو الجملة على المبتدأ، نحو قائم زيد، وأبوه قائم زيد، واستدلوا على ذلك بالسماع، جاء فى المثل: «فى بيته يؤتى الحكمُ» وقولهم: فى أكفانه لُفَّ الميت، ومشنوءٌ مَن يشنؤك، وحكى سيبويه: تميمىٌ أنا، لأن التقدير فى هذه التراكيب: الحكم يؤتى فى بيته، والميت لُف فى أكفانه، ومن يشنؤك مشنوء، وأنا تميمى. وقال الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وتقديره: بنو أبنائنا بنونا، وقال:

فتًى ما ابن الأغر إذا شتونا ... وحبُ الزاد فى شهرى قِماح

وتقدير: إن الأغر فتى ما إذا شتونا [1].

٢ - أجاز الفراء والأخفش تقديم الحال على عاملها إذا

(١) الإنصاف: مسألة : ٩ .

كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: سعيد مستقرًا فى هجر، وسعيد مستقرا عندك، واحتجّا بقراءة الحسن ﴿ والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه ﴾ [1]. بنصب مطويات على الحال، و«بيمينه» خبر [2]، وبقراءة ﴿ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا ﴾ [3]. بنصب خالصة على الحال، و«لذكورنا» خبر المبتدأ (ما الموصولة)، وأصل تركيب هذه القراءة: ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا حال كونها - أى الأجنة- خالصة [4].

كما احتجوا بقول الشاعر:

رهط ابن كوز محقبى أدراعهم ... فيهم ورهط ربيعة ابن حذار

والشاهد فى محقبى أدراعهم، حيث وقع حالا من فيهم، وهو ضمير مجرور، وقول الشاعر:

بنا عاذ عوفٌ وهو بادى ذلة ... لديكم فلم يعدم ولاءً ولا نصرا

والشاهد فى بادى ذلة، حيث وقع حالا من الضمير المجرور بالظرف «لديكم» [5].

(١) الزمر: ٦٧ .

(٢) التبيان فى إعراب القرآن، للعكبرى: ١١١٤/٢، وأوضح المسالك لابن هشام: ٢٣٣/٢.

(٣) الأنعام: ١٣٩.

(٤) عدة السالك على أوضح المسالك، لمحيى الدين عبد الحميد: ٢٣٣/٢.

(٥) شرح الأشمونى، وشرح الشواهد عليه للعينى: ٢/ ١٨١، ١٨٢ .

٣ - أجاز الكوفيون أن يتقدم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا، واستدلوا بقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنصب «نفسا» على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو «تطيب» لأن التقدير فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا [1].

وقال محيى الدين عبد الحميد: «ومما جاء فيه تقديم التمييز - سوى هذا البيت الذى وجدوا فيه رواية أخرى يتمسكون بها - قول ربيعة بن مقروم الضبى:

رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماءً تحلبا

وقول الآخر:

إذا المرء عينا قرّ بالعيش مثريا ولم يُعن بالإحسان كان مُذمَّمًا

وقو الشاعر:

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا وما أرعويت وشيبا رأسى اشتعلا

وقد اقتنع بهذه الشواهد أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد والكسائى وأبو عمرو الجرمى» [2].

(١) الإنصاف: مسألة: ١٢٠ .

(٢) الإنتصاف على الإنتصاف: ٢ / ٨٢٩ .

٦ - زيادة بعض الأدوات

زاد الكوفيون بعض الأدوات نتيجة تتبعهم للهجات القبائل التى أهملها البصريون [1]، وفى هذا أيضا إثراء للغة، وهم فى هذا قد أضافوا أدوات جديدة، أو أضافوا معانى جديدة لبعض الأدوات، فمن الأدوات التى أضافوها ما يأتى:

١ - أضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هى «مَهْمَنْ» واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

أماوِىَّ مهمن يستمعْ فى صديقه أقــاويل هذا الناس مــاوىّ يَنْدمِ

٢ - وأضافوا إلى «أدوات النصب أداة جديدة هى «كما» ووافقهم المبرد من البصريين، واستدلوا على ذلك بقول الراجز:

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

قال يحيى ثعلب: زعم أصحابنا أن «كما» تنصب، فإذا حال بينها وبين الفعل شئ لم تعمل شيئا [2].

٣ - وأضافوا إلى أدوات الشرط «أنْ» المفتوحة وأعطوها حكم «إنْ» مكسورة الهمزة، وأخذ به ابن هشام، ورجحه بثلاثة أمور:

(١) مدرسة الكوفة: ٣١٧ .

(٢) الإنصاف: مسألة: ٨١ ، ومدرسة الكوفة: ٣١٩ ، ١٢٠ .

(أ) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق، فقُرِئ بالوجهين، قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ (البقرة:٢٨٢). وقوله ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ (المائدة: ٢).

(ب) مجيء الفاء بعدها كثيرا، كقول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر   فإن قومى لم تأكلهم الضبُع

لأن أصل التركيب: لأنْ كنت ذا نفر، كما هو معروف.

(جـ) عطفها على «أنّ» المكسورة فى قول الشاعر:

إمّا أَقَمْتَ وأمّا أنت مرتَحِلا   فالله يكلأُ ما تأتى وما تذر

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة[1].

أما الأدوات التى أضاف الكوفيون لها معنى جديدا فهى ما يأتى:

١ - أضافوا إلى ما عرفه البصريون فى «لعل» وهو الترجى والتوقع: معنيين آخرين، الأول: أن تكون للتعليل، وقد أثبته جماعة منهم الكسائى، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ فَقُولَا

(١) المغنى: ١ / ٣٥ ، ٣٦، ومدرسة الكوفة: ٣٢١ .

لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (طه: ٤٤) . الثانى: الاستفهام، وحملوا عليه قوله تعالى ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾ (عبس: ٣) . واستندوا فى هذا إلى تعليق الفعل عن العمل كما يعلق مع الاستفهام .

٢ - وأضافوا إلى معانى «لو» أن تكون مصدرية وأكثر وقوع لو مصدرية بعد «وَدّ، ويَوَد» وذلك كقول الأعشى:

وربما فات قوما جُلُّ أمرهم   من التأنى وكان الحزْمَ لو عجلوا

وقول قُتَيْلة:

وما كان ضَرَّك لو مَنَنْتَ وربما   مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ المحْنَقُ

٣ - وأضافوا إلى معانى «هل» أن تكون بمعنى «قد» ولا تأتى بمعنى قد إلا مع الفعل، لأن قد من الأدوات التى لا تدخل إلا على الفعل. والذى أثبت لها هذا المعنى هو الكسائى والفراء، وقد فسّرا به قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ (الإنسان: ١) . أى قد أتى، وقد وافقهما فى ذلك من البصريين المبرد [1].

---

(١) المغنى: ١ / ٢٦٥، ومدرسة الكوفة: ٣٢٣ .

٧ - زيادة وجوه إعرابية

إننى أعد زيادة الوجوه الإعرابية من حسنات الخلاف بين البصريين والكوفيين، فإذا أخطأ القارئ أو الكاتب فى رأى البصريين كان له من رأى الكوفيين ما يصوّب خطأه، هذا إلى جانب أن التركيب الذى يحتمل وجوها من الإعراب أبلغ من التركيب الذى يحتمل وجها واحدا، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانى[1]، وإن اختلاف الوجوه الإعرابية فى التركيب الواحد لابد منه لتفسير النصوص التى وصلتنا مكتوبة.

ومن التراكيب التى تعددت فيها وجوه الإعراب ما يأتى:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة (المشتق) إذا كُرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: فى الدار زيد قائما فيها، وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب[2].

٢ - إذا اجتمع الاسم واللقب أُخِّر اللقب عن الاسم، لأنه أبين وأشهر عن الاسم، وكان للّقب حينئذ ثلاثة أوجه من

(١) من قضايا اللغة، للأستاذ على النجدى: ٨٤ .

(٢) الإنصاف: مسألة: ٣٣ .

الإعراب: الرفع والنصب على القطع، والجر على إضافة الاسم إليه، وقد زاد الكوفيون والزجاج من البصريين وجها رابعا هو الإتباع على أنه عطف بيان [1].

٣ – ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف فى «لولاى، ولولاك» فى موضع رفع، وإليه ذهب الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف فى موضع جر بلولا [2].

كما اختلفوا فى سبب العلامة الإعرابية الواحدة، ومن ذلك وقوع المصدر حالا، فقال البصريون إن المصدر مؤول بالمشتق، ففى جاء زيد ركضا، قالوا إن التأويل: جاء زيد راكضا، وقال الكوفيون إن المصدر مفعول مطلق بعد تأويل الفعل بلفظ المصدر والتأويل: ركض زيد ركضا [3].

كما اختلفوا فى القول بالإعراب والبناء، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المعرب مرفوع بغير تنوين، وذهب الفراء إلى أنه مبنى على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول، وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول [4].

---

(١) الإنصاف: مسألة: ٢٣ .

(٢) الإنصاف: مسألة: ٩٧ .

(٣) شرح الأشمونى: ٢ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٤) الإنصاف: مسألة : ٤٥ .

٨ - تدريب الطلاب

وأرى أن فى الخلاف بين البصريين والكوفيين - بالرغم من صعوبته - شيئين:

الأول: اطلاع الطلاب - خاصة طلاب الدراسات العليا - على وجهة النظر الأخرى إما لأجل أن تتضح وجهة النظر التى سيأخذون بها، وإما أن يعدلوا عنها لأن الأخرى أسهل أو لأن لها سندا من اللغة.

الشىء الثانى: تدريبهم على كل ما دار عليه الخلاف بين الفريقين؛ تدريبهم على الأصول النحوية، أى الأدلة العقلية، وعلى النصوص التى استندوا إليها، وما فيها من أدوات تتعدد وظائفها، وما فيها من معان متقاربة يؤدى كل معنى إلى إعراب، وما فيها من روايات أو قراءات مختلفة، قد يؤدى كل منها إلى إسناد قاعدة أو تبطل قاعدة أو توجد قاعدة بجانب القاعدة الأخرى، وما فيها من تراكيب محتملة أو متشابهة. وكل هذا يؤدى إلى خدمة اللغة العربية والقرآن الكريم.



وبعـد فـإلى هنا انتـهى بحـثى فى ثمـار الخـلاف بين النحـويين البـصريـين والكوفـيين، ولله الحـمد أولا وآخـرا فهـو المستعان ومنه القبول.

فى مكة المكرمـة فى ١١ من رجب سنة ١٤١٣ هـ، ٤ من يناير سنة ١٩٩٣م.

مراجع البحث

١ – الإتقان فى علوم القرآن، للسيوطى، نشر دار إحياء العلوم – بيروت – سنة ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.

٢ – الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيى الدين عبد الحميد – نشر دار الفكر – بيروت (دون تاريخ).

٣ – الإنصاف فى مسائل الخلاف، لابن الأنبارى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – نشر دار الفكر – بيروت (دون تاريخ).

٤ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، نشر دار الفكر – بيروت (دون تاريخ).

٥ – البيان فى غريب إعراب القرآن، لابن الأنبارى، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة: ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٦ – التبيان فى إعراب القرآن، للعكبرى – تحقيق على محمد البيجاوى – نشر عيسى الحلبى (دون تاريخ).

٧ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبرى، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - نشر دار الغرب الإسلامى - بيروت سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٨ - تفسير البحر المحيط، لأبى حيان - نشر دار الفكر - بيروت سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

٩ - الجنى الدانى فى حروف المعانى، للمرادى، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل - نشر المكتبة العربية بحلب سنة: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

١٠ - الرواية والاستشهاد باللغة، للدكتور محمد عيد، نشر عالم الكتب، سنة ١٩٧٢ م .

١١ - شرح الأشمونى على حاشية الصبان، نشر عيسى الحلبى (دون تاريخ).

١٢ - شرح الكافية، للرضى الاستراباذى - دار الكتب العلمية - بيروت (دون تاريخ).

١٣ - شرح المفصل، لابن يعيش - نشر عالم الكتب - بيروت (دون تاريخ)

١٤ - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيى الدين عبد الحميد - نشر دار الفكر - بيروت (دون تاريخ)

١٥ - القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، لعبد الحميد حسن - مطبعة العلوم سنة ١٩٤٦ م.

١٦ - القياس فى النحو العربى - للدكتور صابر بكر أبو السعود - نشر مكتبة الطليعة بأسيوط (دون تاريخ).

١٧ - اللغة والنحو، بين القديم والحديث، لعباس حسن - نشر دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية (دون تاريخ).

١٨ - مجالس العلماء، للزجاجى - تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - نشر مكتبة الخانجى - القاهرة - ط ٢ سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٩ - المدارس النحوية، للدكتور شوقى ضيف - نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م.

٢٠ - مدرسة الكوفة، للدكتور مهدى المخزومى - نشر مكتبة مصطفى الحلبى - الطبعة الثانية سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٢١ - مراتب النحويين، لأبى الطيب اللغوى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - نشر دار الفكر العربى (دون تاريخ).

٢٢ – معانى القرآن، للفراء، الجزء الأول، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار – نشر دار الكتب سنة ١٩٥٥ م.

٢٣ – مغنى اللبيب، لابن هشام – تحقيق محيى الدين عبد الحميد (دون بيان اسم الناشر أو تاريخ الطبع).

٢٤ – من تاريخ النحو، لسعيد الأفغانى – نشر دار الفكر (دون تاريخ).

٢٥ – من قضايا اللغة والنحو، للأستاذ على النجدى – نشر مطبعة نهضة مصر، سنة ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م.

٢٦ – النحو العربى، نقد وبناء، للدكتور إبراهيم السامرائى – نشر دار الصادق (دون تاريخ).

٢٧ – نشأة النحو، للشيخ محمد الطنطاوى – الطبعة الثانية سنة ١٩٨٩ هـ – ١٩٦٩م.

٢٨ – النشر فى القراءات العشر، لابن الجزري – تحقيق محمد الضباع – نشر المكتبة التجارية (دون تاريخ).

٢٩ – همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطى – دار المعرفة – بيروت (دون تاريخ).

الفهرس

الموضوع الصفحة

الفصل الثانى

الثمار الطيبة لهذا الخلاف



هذا الكتاب

موضوع هذا الكتاب جديد، ولم أُسْبَق إليه - فيما أعلم - قصدت منه بيان ما جناه علم النحو من وراء هذا الخلاف المرير بين مدرستى البصرة والكوفة.

وكان لهذا الخلاف أسباب تتعلق بطبيعة النفس البشرية، وأخرى تتعلق بعلم النحو نفسه، وقد ذكرت هذه وتلك فى بداية الكتاب.

وكان لهذا الخلاف ثمار سيئة نبهت الدارسين على اطِّرَاحها ، وعدم الأخذ بها وعدم إغفالها عند التأليف فى هذا العلم العظيم.